المبحث الرابع

الشيخان عبد الجبار وعبد القاهر

ذكر شيخنا العلامة المرحوم محمود محمد شاكر طرفًا من ردود عبد القاهر على المعتزلة وشيخهم عبد الجبار ، وقال « إنه يريد أن ينبه إلى علاقة لا ينبغي إغفالها ، أو التهاون فيها ، وهذه العلاقة بين كلام عبد القاهر وكلام القاضي عبد الجبار ، ذلك أن عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذي أسَّسَهُ كان كل همه أن ينقض كلام القاضي في الفصاحة وأن يكشف فساد أقواله في مسألة اللفظ والمعنى»[1].

وقد راجعت كتاب المغني والنصوص التي اقتبست منه في دلائل الإعجاز، ونظرت في سياقها ، فبدت لي أشياء أردت أن أضعها بين يدي القارئ ، حتى تستوفي المسألة وجوهها ، وحتى تزداد هذه العلاقة وضوحًا كما أوصى شيخنا رحمه الله. وقبل الحديث في هذا أشير إلى أن عناية عبدالقاهر ببيان فساد القول في مرجع المزية إلى اللفظ كانت حاضرة في نفسه وهو يكتب الصفحات الأولى من كتابه الأول أسرار البلاغة ، ولم يتكلم في هذا

(١) مقدمة دلائل الإعجاز .

الكتاب كلمة واحدة عن الإعجاز ، ولا صلة له مطلقًا بكلام المعتزلة ، وإنما هو كتاب منصرف كله لوضع الأصول التي يهتدي بها قارئ الشعر وناقده إلى درجة الصواب ، ويتقرر عنده كيف يحكم في تفاضل الأقوال ، إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان ، ويُعدِّل القسمة بصائب القسطاس والميزان »[1].

وهذا ظاهر في أن الكتاب مُتَمَحِّضٌ في علم نقد الشعر ، ولم يكن ثمة فرق أي فرق بين علم البلاغة وعلم نقد الشعر ، فقد يكون الكتاب في علم نقد الشعر ويسمى أسرار البلاغة ، وقد يكون الكتاب مشحونًا بمسائل البلاغة ، ويُسمَّى نقد الشعر . ومن أوائل كلام عبد القاهر في أسرار البلاغة قوله « ومن البيّن الجَلىّ أن التباين في هذه الفضيلة ، والتباعد عنها إلى ماينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ . كيف؟ والألفاظ لاتفيد حتى تؤلف ضربًا خاصًّا من التأليف ، ويُعمد فيها إلى وجه دون وجه من التركيب »[2].

وهذا النص يوشك أن يكون الأصل الذي بنى عليه كتاب دلائل الإعجاز ، لأنه ينفى عن اللفظ المفرد أن يكون له مدخل في تباين الشعر ، واختلاف مراتبه ، وإنما يرجع الأمر في ذلك إلى التركيب ، والتأليف ، يعني النظم ، الذي انعقد كتاب الدلائل على بيان أبوابه .

ولم يعد أحد يرتاب في أن كتاب أسرار البلاغة كتب قبل الدلائل وهذا قاطع في أن نفي المزية عن اللفظ المفرد ، وفساد القول برجوعها إليه كان أصلاً قديمًا في فكر عبد القاهر ، ولم يولد في كتاب دلائل الإعجاز الذي ردّ فيه على المعتزلة .

(١،٢) أسرار البلاغة صـ٤ .

بل إنه كان يتابع في أسرار البلاغة مداخل الشُّبه التي تُفسد على الناس فهم هذه القضية ، وتغريهم بالقول برجوع المزية إلى اللفظ ، ويجتهد في إزالة هذه الشبُّة ويُبيِّن أن ما حسبوه أمرًا راجعًا إلى اللفظ هو في حقيقته راجع إلى المعنى ، ويفتح هذا الباب بقوله « وههنا أقسام قد يتوهم في بدء الفكرة ، وقبل إتمام العبرة أن الحسن والقبح فيها لا يتعدّى اللفظ والجَرْس إلى ما يناجي فيه العقلُ النفسَ ولها إذا حقق النظر مرجع إلى ذلك »[1] وأراد الجناس والسجع ، وقد أدخلناهما في المحسنات البديعية اللفظية ، وعبد القاهر يقول « إذا حقق النظر لها مرجع إلى ذلك » يعني الأمر المعنوي الذي عبر عنه بقوله « ماينا جي فيه العقلُ النفس » وقد برع براعة فائقة في التقاط تلك الاختلاجة العقلية من بين رنين الجناس والسجع .

وكل هذا يدل على أن عبد القاهر بدأ يكتب في هذا العلم ، وقضاياه الأساسية التي يريد معالجتها ظاهرة عنده ، وقد قلتُ إن النظم الذي هو قطب الرحا في كتاب دلائل الإعجاز قد ولد ولادة كاملة في الصفحات الأولى من كتاب أسرار البلاغة ، وقدّمت من النصوص ما يدل على ذلك ، وهذا نص آخر أظهر من كل ما قدَّمتُ يقول : « وفي ثبوت هذا الأصل ما نعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر أو فصل خطاب هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ».

وكتاب دلائل الإعجاز كله دراسة للطريقة المعلومة والصورة المخصوصة من تقديم ، وحذف ، وفروق خبر ، وقصر ، وفصل ، ووصل . وأكثر من هذا أنه في أول أسرار البلاغة يضع النظم في مغرسه الحقيقي من سليقة

---

(١) أسرار البلاغة .

النفس في نص كريم لم أقرأه له بعد ذلك لا في الأسرار ولا في الدلائل قال « وهذا الحكم أعني الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ مرتبًا على المعاني المرتَّبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل» فالنظم ليس في الألفاظ التي يدبِّجُها اللسانُ ، وإنما يتم في النفس يعني في القدرة المغروسة في سليقة النفس التي فطر الله الإنسان عليها يوم علّمه البيان ، وهذا كلام بعيد الغور ، ولم يستثمر لأنه رجعة جليلة بالكلام المنطوق إلى مصدره ومنشئه في غريزة النفس . ومثل هذا كثير ودال دلالة قاطعة على أن كتاب الدلائل كان امتدادًا لفكر عبد القاهر في الأسرار . وليس هذا استدراكًا على ما قاله شيخنا رحمه الله . لأن ما أشار إليه من أن حميَّة عبد القاهر في الدلائل كانت ظاهرة ظهورًا واضحًا ولم يكن منها شيء في الأسرار هو كما قال وأن العلاقة بين عبد القاهر وعبد الجبار لا يجوز إهمالها ولا التهاون فيها هو أيضًا كما قال رحمه الله ، ولم يكن مقصود الشيخ يتجاوز اللفت إلى هذا ليعيد الدارسون النظر في هذا الشأن ، وأنا هنا مستجيب لما دعا إليه رحمه الله إكرامًا لقلمه الذي بنى به قلوبًا وعقولاً . وبعد ما بينت أن أصول فكر عبد القاهر في اللفظ والنظم كان حاضرًا حضورًا لا يخفى في الأسرار ، وأنه من أول أمره يسْتَفْسِدُ القول برجوع المزية إلى اللفظ المفرد أعود إلى القول بأنه كان يرد على المعتزلة وشيخهم عبد الجبار . وأول ماأريد تحريره في هذا الشأن هو هل كان المعتزلة في زمن عبد القاهر يعبرون تعبيرًا دقيقًا عن رأي شيخهم عبد الجبار؟ وهل كان كلام عبد الجبار صريح الدلالة على الأفكار التي يردها عبد القاهر؟ وإذا لم يكن صريح الدلالة عليها فهل كان يحتمل الدلالة على مايردُّهُ عبد القاهر؟

والذي يبدو لي وأردت أن أضيفه إلى هذه القضية هو أنه حُمِلَ على القاضي عبد الجبار أشياء لا يحملها لفظ القاضي ، وأشياء صرّح القاضي برفضها ، وأكثر من ذلك نُسبت أقوال إلى القاضي عبد الجبار وهي أقوال من أقوال المخالفين عرضها القاضي ليرد عليها ، كل ذلك في دلائل الإعجاز .

والذي حيَّرني أني لم أعرف من أخلاق الشيخ عبد القاهر وورعه وتقواه أنه يرمي أهل العلم بشيء هم منه براء ، وأن دقة فكره ، ورجاحة عقله ، تعصمه من أن يحمل الكلام على غير وجهه . ولا يمكن أن يكون الخلاف في المذهب بين عبد القاهر الأشعري المتمكن في مذهبه ، وعبد الجبار المعتزلي وشيخ المعتزلة في زمانه ، وكهفهم الذي يئلون إليه ، مفضيًا إلى شيء من الحيف والجور ، لأن هذه الخلافات المذهبية لم تكن يومًا ما حجابًا يحجز بعضهم عن علم بعض ، فضلاً عن أن يتقوَّل بعضهم على بعض ، وهذا على الأقل فيما عرفت منهم ، ودرسته إذا استثنينا أفرادا مثل ابن حزم الذي ساءت مقالته في الباقلاني وحرّف كلامه واقتطعه ليرميه بما يشاء ، وقد أفضى الكل إلى ربه والله يغفر لنا ولهم .

وقد كان عبد القاهر الأشعري يأخذ عن الجاحظ سرًّا وجهرًا ، ولم أعرف أحدًا درس الجاحظ وطوّر كثيرًا من أفكاره ، ووقف واستنبط ، واستخرج منها كما فعل عبد القاهر ، ثم لم أعرف أحدًا كان موقفه من عبد القاهر كموقف عبد القاهر من الجاحظ مثل الزمخشري ، فقد وعى علم عبد القاهر وعيًا دقيقًا جدًّا ، وأجراه في تفسيره ومَدَّه ودقّقه ، وأضاف إليه ، والزمخشري شديد الاعتداد بمذهب المعتزلة ، ولم أقرأ كلامًا في أهل السنة أسوأ من كلام الزمخشري فيهم ، وبذلك يظهرأن عبد القاهر كان بين سلف

معتزلي موغل هو الجاحظ ، وخلف معتزلي موغل هو الزمخشري ، ولذلك أتردد كثيراً في قبول من يرجعون بالخلافات العلمية غير الداخلة في مسائل الخلاف عند الفرق إلى اختلاف المذهب ، لأني رأيت الكل يأخذ عن الكل ، والكل يرد على الكل ، ويكفي رد الجاحظ على كهف المعتزلة في زمانه أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام .

ولما رأيت اعتراضات عبد القاهر على القاضي عبد الجبار بعيدة عما يفهم من كلام القاضي عبد الجبار ، وقع في نفسي أن عبد القاهر لم يقرأ كتاب المغني ، وإنما أخذ من أفواه عامة المعتزلة ما نسبوه هم إلى القاضي ، وحديث عبد القاهر عن أصحاب الكلام الذي يرده لا تنطبق على عبد الجبار في عمقه ، ودقته ، وسعة علمه ، وإنما تنطبق على أتباع المذاهب من عامة المقلدين الذين لا يحررون ما يأخذونه من مقاله رءوس الفرق ، ولهذا يتأكد ما ظنه الأستاذ محمود شاكر من أن طائفة من المعتزلة من أهل العلم في بلدته جرجان وفى زمانه كان لهم شَغَفٌ وشغْب وجدال ومناظرة في مسألة إعجاز القرآن ، واتكأوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتاب المغني »[1].

وقول الشيخ « اتكأوا في جدالهم على أقوال عبد الجبار التي جاءت في كتابه المغني » هو موضع المراجعة فيما أكتب لأن الذي رأيته هو أنهم اتكأوا على فهم فاسد جدًّا كما هو شأن العامة من مقلدة المذاهب . وكلام عبد القاهر يدل في بعض مواضعه على أنه يخاطب نَقَلَةَ كلام العلماء ، وذلك في مثل قوله « إنا لم نر العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من

(١) مقدمة دلائل الإعجاز .

العلوم أن يحفظوا كلامًا للأولين ويتدارسوه ، ويكلم بعضهم بعضًا من غيرأن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح ، ويكون عندهم إن يسألوا عنه بيانٌ وتفسير له إلا علم الفصاحة ، فإنك ترى طبقات من الناس يتداولون فيما بينهم ألفاظًا للقدماء ، وعبارات من غير أن يعرفوا لها معنى أصلاً أو يستطيعوا ـ أن يسألوا عنها ـ أن يذكروا لها تفسيرًا يصح»[1] ثم ذكر كلامًا للقاضى عبد الجبار فدل ذلك على أنه يريد من يحدثون عن علم القاضي .

ورأيته في بعض كلامه يقصد إلى القاضي قصدًا وذلك في مثل قوله «واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت ، وعلوٍّ منزلة في أنواع من العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ، ثم وقع في الألسن وتداولته ونشرته وفشا ، وظهر وكثر الناقلون له ، والمشيدون بذكره صار ترك النظر فيه سنة ، والتقليد دينا ، ورأيت الذين هم أهل هذا العلم وخاصته والممارسون له ، والذين هم خلقاء أن يعرفوا وجه الغلط والخطأ فيه ، لو أنهم نظروا فيه – كالأجانب الذين ليسوا من أهله ، في قبوله والعمل به ، والركون إليه ، وجدتهم قد أعطوه من مقادتهم ، وألانوا له جانبهم ، وأوهمهم النظر في منتماه ومنتسبه ، ثم اشتهاره وانتشاره وإطباق الجمع بعد الجمع عليه أن الضَّنّ به أصوب والمحاماة عليه أولى»[2] إلى آخر ما ذكر وهو كلام جيد جدًّا .

وقوله «كالأجانب الذين ليسوا من أهله إلى آخره» يريد أن هذا المزلق

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٤٥٦ .

(٢) المرجع السابق صـ ٤٦٤ .

يقع فيه الذين هم أهل العلم وخاصته ، والممارسون له ، لأن نباهة الذكر لها فعل السحر حتى إنها لتأخذ العاقل من نفسه ، وهذا المزلق في زماننا أشد خطراً ، لأن النباهة في زمن عبد القاهر كانت لا تكون في فرع من فروع العلم إلا بعد اجتهاد وتحصيل ، وانقطاع ، وسماع ، ورحلة في الطلب ، والذي له صيت وذكر في زمن عبد القاهر له رأي في الباب الذي لم يتورط بالقول الفاسد فيه أما زماننا فإن النباهة والذكر والصيت فيه صناعة إعلامية بحتة ، وقد عقدت هذه الصناعة الذكر والصيت برجال يهيئون لأن يشيعوا فينا ما يراد إشاعته مما أفسد ويفسد على الناس أصولاً جليلة في حياتهم وتاريخهم ، وآدابهم ، وعلومهم ، وقارب بعقلك من تستطيع أن تقاربه ممن لهم ذكر وصيت ، وفتش في عقله ، ونفسه ، ومروءته ، وما به يكون الرجل مذكوراً في قومه .

وهذا النص يقطع المرحوم محمود شاكر أن المراد به القاضي عبد الجبار وهو كما قال ، والذي بين يديّ من النصوص تقطع بأن عبد الجبار ظلم في هذا النص ظلماً مبيناً .

قلت إن عبد القاهر كان يناقش نصوصاً من المغني ويبين أنها تُفْضي إلى الإحالة والبطلان ، وأن هذا فيها أمر ظاهر ، ويقول أحياناً إنه لا يقول بها من به عقل ، والذي يضطلع على شيء من كتابات القاضي عبد الجبار يقطع بأنه من أدق علمائنا نظراً ، ومن أوسعهم علماً ، ومن أكثرهم محاماة عن دين الله ، مهما كان الخلاف الذي بيننا وبينه ، ولا يجوز أن يكون ردنا للمذهب الذي يحامي عنه مفضياً بنا إلى إنكار صوابه وجهاده ، واجتهاده ، لأنه لم يذهب إلى ما ننكره ، وهو يعلم أنه يخالف مراد الحق في الدين .

وأقول إن كتاب المغني يختلف عن كتاب دلائل الإعجاز وإن كان الكلام في الإعجاز يجمعهما ، لأن المغني حوار مع منكري الإعجاز ، وإنكار الإعجاز يعني إنكار النبوة ، وغرض الكتاب هو إثبات الإعجاز ، وليس بيان وجه الإعجاز .

وكتاب دلائل الإعجاز خطاب لأهل الإسلام ، وهم مُقِرُّون بالإعجاز ، والكتاب يبين الوجه الذي كان به معجزًا ، وأن هذا الوجه هو مزايا ظهرت لهم في نظمه ، وخصائص صادفوها في سياق لفظه ، إلى آخره . والقاضي عبد الجبار عاش بقلمه وعقله ولسانه على الثغر الذي يواجه فيه الملحدين ، ويرد غوائل الطاعنين ، والمشككين ، وكتابه تنزيه القرآن عن المطاعن من خير ما يلقى به المسلم ربه .

وكان القاضي يعيش في الزمن الذي عاش فيه أبو بكر بن الطيب المتوفى سنة ٤٠٤هـ وتوفى القاضي بعده بإحدى عشرة سنة ، وكان الباقلاني لسان الأمة كما وصفوه ، وناصرًا لمذهب الأشاعرة والمتحدث به ، وكذلك كان عبد الجبار وكلاهما في سن شيوخ من أخذ عنهم عبد القاهر المتوفى سنة ٤٧١هـ ، وكلام عبد الجبار الذي كان يتناقله المعتزلة في جرجان كان قد مضى على كتابته أكثر من ستين سنة ، وقد كتب عبد القاهر كتاب الدلائل بعد خمسين سنة من وفاة القاضي تقريبًا .

وظني أن كتاب المغني لم يكن بين أيدى معتزلة جرجان ، وبالقطع لم يقرأه عبد القاهر ، لأن عبد القاهر رد على المعتزلة كلامًا عرضه عبد الجبار من أقوال المعاندين الذين ينكرون الإعجاز ، فالتبس الأمر على عامة المعتزلة وحدّثوا به ونسبوه إلى عبد الجبار ، وأنه رأيه ، مع أن عبد الجبار

قد رده واستسقطه ، وهذا غاية الكذب على الرجل وغاية الظلم له ، وبكلٍّ حدَّث عبد القاهر مشيرًا إلى أنه كلام من لا يعقل ، وأنه يفضي إلى المحال ، وكل ذلك حام حول عبد الجبار .

وأبدأ الآن في الاستدلال لما قلته .

قال عبد القاهر :

« واعلم أنك إذا نظرت وجدت مثلهم مثل من يرى خيال الشيء فحسبه الشيء ، وذلك أنهم قد اعتمدوا في كل أمرهم على النسق الذي يرونه في الألفاظ ، وجعلوا لا يحفلون بغيره ، ولا يُعوِّلون في الفصاحة والبلاغة على شيء سواه ، حتى انتهوا إلى أن زعموا أن من عمد إلى شعر فصيح ، فقرأه ، ونطق بألفاظه على النسق الذي وضعها الشاعر عليه ، كان قد أتى بمثل ماأتى به الشاعر ، في فصاحته ، وبلاغته إلا أنهم زعموا أنه يكون في إثباته به محتذيًا لا مبتدئًا »[1].

وقد علق الأستاذ محمود شاكر على هذا بقوله « وهو صريح مقالة القاضي عبد الجبار المعتزلي وتجدها في المغني جـ٦١ ص ٢٢٢ ».

والنص كما قال الشيخ في كتاب المغني ولكنه ليس كلام القاضي وإنما حكايته لكلام المنكرين للتحدي ، وقد ساقه القاضي ليسقطه ويبين ركاكته ، وراجع نص عبد القاهر وأهم ما فيه أن من عمد إلى شعر أو كلام بليغ فقرأه على اللفظ الذي وضعه عليه صاحبه يكون قد أتى بمثله محتذيًا لا مبتدئًا . فإذا قرأت البقرة وآل عمران تكون قد جئت بمثل البقرة وآل عمران وعبد الجبار

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٤٦٧ .

يسوق هذا وهو يقرر كلام المنكرين للتحدي وخلاصة كلامهم أنهم أنكروا أن يكون تحداهم بمعناه ، لأن من فهم معاني القرآن يمكن أن يأتي بها ، وينكرون أن يكون تحداهم بلفظه لأن من حفظ القرآن يمكن أن يأتي به ، وينكرون أن يكون تحداهم بنظمه لأنه يمكنهم - وهذا هو الذي معنا - أن يأتوا به على طريق الحكاية إذا حفظوه ، أو أتَوْا بمثله بأن يجعلوا بدل كل كلمة غيرها ثم قالوا : فإذا كان لا يعقل في التحدي إلا هذه الوجوه وقد فسدت فمن أين أن التحدي بالقرآن يصح؟ وأنه معجز؟

ثم يعقب القاضي على ذلك بكلام جليل جدًّا يبين فيه أن التحدي لا يكون إلا في الشيء الذي يقع فيه التفاضل والمباينة ـ وهذا هو رأي عبد القاهر وغيره ـ ثم يقول القاضي « وقد علمنا أن أحدًا لا يبين من غيره في الكلام بالحكاية ، لأنه يمكن كل أحد أن يحكي كلام غيره إذا كان قد سمعه وحفظه وهو متمكن من الكلام فالتحدي بذلك ممتنع في العقول ، لأن الفضل فيه لا يظهر »[1] ويقول بعد هذا النص « إن الاحتذاء والحكاية لا معتبر بهما في هذا الباب »[2] ويقول « إن المبتدئ بالكلام متصرف فيما يأتي به ، ويتمكن من ذلك بعلوم مخصوصة ، تتناهي ، فيصح التحدي به على هذا الوجه ، فتُعْلَمُ عنده المزية ، والمساواة وليس كذلك الحكاية لأنها ليست بتصرف في الكلام ، وإنما تقتضي أداء المحفوظ وقد يصح ذلك ممن لا يفهم اللغة ، ولا المعاني كما يصح ممن يفهم ذلك »[3].

---

(١) المغني ١٦/٢٢١ .
(٢) المرجع السابق ١٦/٢٢٢ .
(٣) المرجع السابق ١٦/٢٢٣ .

ولجاجة المنكرين للتحدي بقولهم إن من يحكي كلامًا يكون قد أتى بمثله إلا أنه يكون محتذيًا لا مبتدئًا ، لجاجة قديمة ، واجههـا الشيخ أبو هاشم الجبائي شيخ القاضي عبد الجبار ، واستفسدها ، بتصوير جيد ملخصه ، أن الفرق بين الحكاية والمحكي في البيان كالفرق بين الحكاية والمحكي في النسج ، فالنساج الحاكي هو الذي يعلم فقط رفع آلات النسج ، ووضعها ، لا يعتد بعلمه ، ما دام لا يعرف كيفية النساجة قال « وإنما يعتد بما يفعله العالم بكيفيته لأنه يعلم ما الذي يظهر من النسج إذا ضُمّ على طريقة من الصور المختلفة ، وما الذي لا يظهر منه . . فكذلك القول في الكلام إنما يظهر الفضل بالتصرف المخصوص على الطرائق التي بينا أن الفضل يقع لأجلها ، دون ما يحصل على طريق الحكاية والاحتذاء»[1] .

والكلام كله ساقه عبد الجبار في فصل عنوانه « بيان صحة التحدي بالكلام الفصيح» وهذا العنوان يوضح مراد عبد الجبار وأنه يرد على من ينكرون صحة التحدي ، لأنهم يرون أن الحاكي للكلام الفصيح آت بمثله على طريق الاحتذاء ، فيسقط عندهم التحدي بالكلام الفصيح ، وقد فتح هذا الفصل بكلمة جليلة تلتقي التقاء كاملاً بمذهب عبد القاهر قال فيها « إن للكلام الفصيح مراتب ونهايات ، وأن جملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يقع على طرائق مختلفة من الوجوه التي بينا ، فتختلف لذلك مراتبه في الفصاحة ، فيجب ألا يمتنع أن يقع فيها التفاضل ، وتبين بعض مراتبه من بعض ، ويزيد عليه قدرًا يسيرًا ، أو كبيرًا ، وما هذا حاله فالتحدي صحيح فيه »[2].

---

(١) المغني ١٦/٢٢٣ .

(٢) المرجع السابق ١٦/٢١٤ .

وواضح أن عبد القاهر لو قرأ هذا لأشار إليه ولتغيرت لغته وهدأت حميته وهو يشير إلى المعتزلة .

وكان عبد القاهر يستسقط عقول من يحاورهم في هذا الشأن إلى درجة أنك تستغرب حواره معهم ما داموا على هذا القدر من البعد عن الصواب ويكفي أن يقولوا إن الحكاية إتيان بمثل المحكي ، وهذا تلبيس غبي من المنكرين تجد مثله في زماننا . ولا تستبعد على من ضل أن يخبط هذا الخبط .

وأشير هنا إلى أن النصوص التي في كتاب دلائل الإعجاز من كلام القاضي عبد الجبار قليلة جدًّا ، مع أن كتاب المغني مشحون بما يوافق كلام عبد القاهر ، وظني أن هذه النصوص القليلة هي التي علقت بألسنة معتزلة جرجان .

وسأعرض هذه النقول وأرجع بها إلى أصولها في كتاب المغني لأزيد الأمر بيانًا .

روى القاضي عبد الجبار عن شيخه أبي هاشم تعريفه للفصاحة في باب سماه القاضي « بيان الفصاحة التي فيها يفضل بعض الكلام على بعض» .

قال القاضي قال شيخنا أبو هاشم « إنما يكون الكلام فصيحًا لجزالة لفظه وحسن معناه ، ولا بد من اعتبار الأمرين لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى ، لم يعد فصيحًا فإذن يجب أن يكون جامعًا لهذين الأمرين»[1].

هذا كلام أبي هاشم وهو كلام غير خارج عن مألوف معنى الفصاحة في

---

(١) المغني ١٦/١٩٧ .

جيل أبي هاشم لأن الرجل عاش في القرن الرابع وفى زمن أبي علي الفارسي والرماني وابن جني وكان كلام هذا الجيل يدور حول هذين . البعض يقول بمرجع المزية إلى اللفظ والبعض يقول بمرجعها إلى المعنى وأبو هاشم يقول بمرجعها إليهما .

ولا ريب في أن كلمة الجزالة لا تعني اللفظ المفرد لأن الألفاظ المفردة لا توصف بالجزالة ، وإنما المراد اللفظ في الصياغة ، والتركيب ، والمهم في سياقنا هوأن الشيخ عبد القاهر عرّض بمن يستعملون كلمة جزالة اللفظ إذا هم خاضوا في الفصاحة ، وذكروا مزيَّة كلام على كلام ، ثم لم يشرحوا المراد منها ، وقرن هذا التعريض بتعريض آخر بالذين يقولون في النظم إنه يكون لوقوع الكلام على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه ثم لم يقولوا في المراد بالطريقة ، والوجه ما يحلى فيه السامع بطائل .

« قال « إنك تراهم يقولون إذا تكلموا في مزية كلام على كلام إن ذلك يكون بجزالة اللفظ ، وإذا تكلموا في زيادة نظم على نظم إن ذلك يكون لوقوعه على طريقة مخصوصة ، وعلى وجه دون وجه ، ثم لا تجدهم يفسرون الجزالة بشيء ، ويقولون في المراد بالطريقة والوجه ما يَحْلى منه السامع بطائل »[1].

وهذا النص فيه كلمات من المغني حكاه الشيخ بقوله « يقولون » وقد أشار شيخنا محمود شاكر إلى أن هذا كلام القاضي عبد الجبار وهذا حق ، ولكن القاضي ذكره عن شيخه أبي هاشم ليأخذ منه ويدع .

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٤٥٦ .

وعبد القاهر نسب هذا القول إلى ناس يتكلمون بكلام الأولين ويحفظونه ، ويتدارسونه ، ويكلم به بعضهم بعضًا من غير أن يعرفوا له معنى ، ويقفوا منه على غرض صحيح . وأبو هاشم يشبه أن يكون من الأولين ، وعبد الجبار لم يكن يكلم الناس في شأن الفصاحة زمن عبد القاهر ، ثم إن أبا هاشم الذي عرّف الفصاحة بجزالة اللفظ ، وحسن المعنى ، رفض أن يكون النظم له مدخل في الإعجاز ، والمراد بالنظم الذي رفضه أبو هاشم ليس النظم الذي أثبته عبد القاهر ، وإنما كان هناك معنى آخر قديم للنظم ، وكان أقدم من أبي هاشم والمراد به مجيء القرآن في صورة آيات على الحد الذي نعرفه ، وهذه الآيات تدخل في سور ، وهذا طريق غيرمعروف في كلام العرب ، وإنما المعروف هو القصيد ، والرجز ، والأسجاع ، والخطب ، والوصايا ، وما هو من هذا الباب مما ألفوه ، وأتقنوه ، وراضته ألسنتهم جيلاً بعد جيل ، وكان البعض يرى ذلك وجهًا من وجوه إعجازه ، وأنكرأكثر العلماء ذلك ، ومنهم أبو هاشم وتلميذه عبد الجبار ، لأن هذا الطريق صار بعد نزول القرآن معروفًا يسلكه من يشاء ، وكتاب الفصول والغايات لأبي العلاء قريب من هذا النهج ، قال أبو هاشم في بيان رفضه لهذا الوجه « وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم مخصوص لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف ، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة »[1] ويؤكد أبو هاشم رفضه لهذا الرأي ويقول « لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي جزالة اللفظ وحسن المعنى » ومعنى اختصاص القرآن ما يختص به مما هو له معجز .

---

(١) المغني ١٦/١٩٧ .

وهذا كله ظاهر في أن المراد بالنظم هو الصورة الكلية العامة التي نزل عليها الكتاب العزيز وأن ذلك لا مدخل له في الفصاحة .

وقد رفض القاضي عبد الجبار الذي رفضه شيخه ثم رفض من كلام شيخه ـ وهذا هو المهم ـ قوله «حسن المعنى» وجعل القاضي الفصاحة مقصورة على الشق الأول من كلام شيخه وهو جزالة اللفظ ، وقد فسّر جزالة اللفظ بالضم ، ونفى أن يراد بها اللفظ المفرد ، وهو بهذا يقترب جدًّا من كلام عبد القاهر الذي نفى أن يكون المعنى مقصودًا بالتحدي ، وجعله في النظم ، قال القاضي عبد الجبار «اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام ، وإنما تظهر في الضم على طريقة مخصوصة» .

والضم على طريقة مخصوصة ، يعني ليس ضمّا كما اتفق ، وأن تأتي الألفاظ بعضها في أثر بعض من غير رابط يربطها .

وقد شرح القاضي الطريقة المخصوصة بقوله «ولا بُدّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز بهذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع ، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة ، أو حركاتها ، أو موقعها ، ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ، ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات ، إذا انضم بعضها إلى بعض لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة ، وكذلك لكيفية إعرابها ، وحركاتها ، وموقعها ، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه دون ما عداها»[1] عبد الجبار يفسر جزالة اللفظ بالضم على طريقة مخصوصة ويفسر هذه الطريقة

(١) المغني ١٦/١٩٩ .

المخصوصة بمراعاة أحوال وصفات في كل كلمة من حيث المواضعة يعني الدلالة الوضعية ، ومن حيث حركات الإعراب ولا بد أن يكون لكل ذلك مدخل في الفصاحة يعني أن أختار الأنسب والأشبه بالمعنى والغرض ، وأن أختار العلاقة الإعرابية الأدخل في الفصاحة كأن أقول ربح بيعُه بدل ربح في بيعه وتذكرأن عبد الجبار لم يكتب كتابه لبيان الفصاحة وإنما ليثبت صحة التحدي التي أنكرها المنكرون ، فيجب أن نقبل منه هذا القدر في معنى الضم ، الذي لا شك في أنه يفتح الباب لفكر عبد القاهر ، ويبقى على عبد القاهر أن يخطو الخطوة الفذَّة والتى أصاب بها كبد الحقيقة حين أدخل ما قاله عبد الجبار وغيره في هذه الكلمة البالغة الإصابة « توخي معاني النحو على وفق الأغراض والمقاصد» لأن هذه من الكلام المُلْهَم .

وظني أن عبد الجبار استعمل كلمة الضم وتفادى كلمة النظم مع أنها أشبه بمراده ، حتى لا يلتبس النظم الذي هو الضم ، بالنظم الذي هو الجنس من الكلام ، والذي يقابل القصيد والرجز والأسجاع ، ولم يكن الخوض في التفاصيل مما يعني القاضي عبد الجبار ، بل إنه خارج عن موضوع كتابه ، لأن مراده أن يبين فقط أن القرآن معجز ، دال على النبوة ، وأنه لايجوزأن يكون إلا من قبل الله ، يقول عبدالجبار « إن العلم في الجملة أنه معجز دال على النبوة ليس بمتعلق بالعلم بالتفاصيل فالخلاف في ذلك يعني في التفاصيل غيرمؤثر في كونه دلالة ، لأن كونه دلالة إنما يفتقر إلى العلم بما بيناه من حال تعذر مثله على ما تقدم القَوْلُ فيه ولا تعلق له بالتفاصيل»[1] المهم عند الرجل بيان أنه معجز ؛ وليس المهم بيان بأي شيء أعجز .

---

(١) المغني للقاضي عبد الجبار جـ ١٦ .

ويقول الشيخ عبد القاهر : « إنهم قالوا إن الفصاحة لاتظهر في أفراد الكلمات وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة » فقولهم بالضم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غيراتصال يكون بين مَعْنَيَيْها لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة ، لكان ينبغي إذا قيل ضحك خرج أن يحدث في ضم خرج إلى ضحك فصاحة ، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما ، وقولهم على طريق مخصوص يوجب ذلك أيضًا وذلك أنه لا يكون للطريقة إذا أنت أردت مجرد اللفظ معنى . وهذا سبيل كل ما قالوه إذا أنت تأملته تراهم في الجميع قد دُفِعوا إلى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ، ذلك لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج عنه »[1].

راجع هذا النص وتبين هل قال عبد القاهر في تفسير الضم شيئًا زائدًا عن الذي قاله عبد الجبار؟ لا شك أن فكر القاضي عبد الجبار نقل إلى عبد القاهر مختلطًا وشائها ولو كان عبد القاهر قرأ تفسيره للضم والطريقة المخصوصة ، ومراعاة المواضعة ، والحركات الإعرابية ، والموقع ، وأن كل ذلك يجب أن يراعى في كل كلمة ، وأن التآليف تقع على طرائق مختلفة ، تبعًا لهذه الأصول ، لو كان قرأ هذا هل كان يصح أن يفترض أن الذي كتب هذا يعني بالضم النطق باللفظة بعد اللفظة ، من غير اتصال يكون بين معنييهما؟ وأن مجرد ضم اللفظة إلى اللفظة له تأثير في الفصاحة ، إلى آخر ما قال ونسبه إلى القائلين بالضم؟

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٣٩٤، ٣٩٥ .

لا شك أن هذا قاطع في أن عبد القاهر لم يقرأ كلام القاضي ، وإنما كان يَرُدُّ فَهْمًا فاسدًا للمتحدثين باسم القاضي ، وكأنه كان يدافع عن نص القاضي ، ويدافع عن قول القاضي « بطريقة مخصوصة » وأنه لا معنى له إلا معاني النحو ، وأحكامه ، فيلتقي فهمه واستخراجه بفهم القاضي واستخراجه .

وقول شيخنا شاكر رحمه الله في تعليقه على هذا النص إنه يقصد القاضي عبد الجبار محتاج إلى مراجعة ، لأنه ليس من المقبول أن يقول عبد الجبار كلامًا لا يحتمل إلامعنى واحدًا هو صواب ثم لايريد به هذا المعنى ، وإنما المقبول أن يكون الذين نقلوا كلام عبد الجبار قد حرفوه وفسَّروه على غير وجهه ، فصار الكلام في أيديهم مُخْتلاً وعبد القاهر ينبه من ينبه بخطاب الجماعة ، وحينئذ لا يجوز أن تقول إنه أراد القاضي عبد الجبار .

قلت هذا وأنا أقرأ كلامًا لعبد القاهر يُحمِّلُ فيه القاضي أوزار ما يسمعه من أتباع المذهب ، كالنص الذي ذكرته سابقًا والذي يقول فيه إن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة إلى آخره – وهذا كلام موجه إلى القاضي وله كلام في موضوع الضم على طريقة مخصوصة ، لاتصرفه عن القاضي إلا بتمحل ، لأنه يوشك أن يكون صريحًا ؛ وهذا هو الذي أغرى أستاذنا شاكر بصرف كلامه في الموضع الذي ذكرته إلى القاضي عبد الجبار ، والأمر في هذا ملتبس جدًّا وردود عبد القاهر على ماكان يسمعه من أفواه معتزلة جرجان هو الذي أحدث هذا اللبس ، وكان عبد القاهر كثيرًا ما يرد على ما كان يسمعه من أفواه الناس وكتاب أسرار البلاغة مشحون بذلك وراجع دفاعه عن الشعر والنحو .

والنص الذي لا تستطيع صرفه عن القاضي وهو في ذكر الطريقة المخصوصة هو قول عبد القاهر « وكيف لا يكون في إسار الأخذة ، ومحولاً

بينه وبين الفكرة ، من يسلِّم أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات ، وأنها إنما تكون فيها إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض ، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن تكون وصفًا لها من أجل معانيها لا من أجل أنفسها ، ومن حيث هي ألفاظ ، ونطق لسان ، ذلك لأنه ليس من عاقل يفتح عين قلبه إلا وهو يعلم ، أن المعنى في ضم بعضها إلى بعض تَعَلُّقُ بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، لا أن ينطق بعضها في إثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها تعلق » .

الذي سلّم بأن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات ، وأنها إنما تكون فيها إذا ضمَّ بعضها إلى بعض هو القاضي عبد الجبار ، وقول عبد القاهر « ثم لا يعلم أن ذلك يقتضى أن تكون وصفًا لها من أجل معانيها » لا يوجّه إلى القاضي إلا إذا كنا لم نقرأ كتاب القاضي لأن القاضي شرح ذلك شرحًا لم يتجاوزه شرح عبد القاهر ، وكلام عبد القاهر هنا ليس حديثًا عن جماعة كما كان هناك ، وإنما هو حديث عن مفرد ، ولهذا قلت إن صرفه عن عبد الجبار ليس سهلاً ، وأن شيخنا شاكر صرف النص السابق إلى عبد الجبار لأنه من معين هذا النص .

ومن نصوص عبد الجبار التي وقف عبد القاهر عندها واستفسد فهمها وقد شرحها عبد الجبار شرحًا لم يختلف عن شرح عبد القاهر قولهم « إن المعاني لاتتزايد وإنما تتزايد الألفاظ» .

قال عبد القاهر « ومما تجدهم يعتمدونه ويرجعون إليه قولهم : إن المعاني لا تتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ» .

وقال في شرحه « وهذا كلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو ،

وأحكامه فيما بين الكلم ، لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان محال» .

وقول عبد القاهر ومما تجدهم يعتمدونه إلى آخره يفيد أنه يخاطب جماعة ، ولو كان يعني مؤلفًا لقال ومما نجده اعتمده ورجع إليه ، ثم إنه يفيد أيضًا أن هؤلاء لم يفهموا تزايد الألفاظ على الوجه الصحيح ، لأنه مادام اللفظ هو نطق لسان فلن يكون مرادهم ما ذهب إليه عبد القاهر من تفسير تزايد الألفاظ بالخصوصيات ، والوجوه ، والفروق في نظم الكلام ، وتآليفه ، وتفسير عبد القاهر تفسير جيد ، والعبارة لا تحتمل غيره كما قال ، ولو كان هؤلاء يريدون المعنى الذي قال لوجب أن يتبعوا الألفاظ بوصف يكون قرينة على أنهم لا يريدون النطق ، ونفس الألفاظ ، وإنما يريدون لطائف معان ، تكون في صياغة الكلام ، وترتيبه ، قال رحمه الله «فلئن كانوا قد قالوا الألفاظ وهم لا يريدونها أنفسها وإنما يريدون لطائف معان تفهم منها لقد كان ينبغي أن يتبعوا ذلك من قولهم ما ينبئ عن غرضهم ، وأن يذكروا أنهم عَنَوْا بالألفاظ ضربًا من المعنى»[1] وهذا أيضًا قاطع في أن عبد القاهر لم يقرأ كتاب المغني،لأن القاضي شرح تزايد الألفاظ بما شرحه به عبد القاهر، وبين أن المراد بالألفاظ ليس هو النطق ، يعني الألفاظ المنطوقة ، وإنما تزايدها يعني وجوه بناء الكلام ، وأحوال كيفياته التي تنتج زيادات في المعاني .

وقد ذكر ذلك في فصل عنوانه «فى الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام» والعنوان واضح الدلالة على أنه يبحث عن الشيء الذي به

(١) دلائل الإعجاز صـ ٥٥٤ .

يفضل كلام كلامًا ، وهذه هي قضية عبد القاهر الأم ، وقد قال عبد الجبار في هذا الفصل « على أنا نعلم أن المعاني لا يقع فيها تزايد ، فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر عند الألفاظ التي يعبر بها عنها ، على ماذكرناه ، فإذا صحّت هذه الجملة فالذي به تظهر المزية ليس إلا الإبدال الذي به تختص الكلمات ، أو التقدم ، أو التأخر الذي يختص الموقع ، أو الحركات التي تختص الإعراب ، فبذلك تقع المباينة »[1].

وهذه هي الأصول الثلاثة التي شرح بها الضم على الطريقة المخصوصة ، وهو هنا يشرح بها معنى تزايد الألفاظ ، وهي من صلب صميم النظم عند عبد القاهر ، لأن الإبدال يعنى وضع الاسم موضع الفعل ، ووضع الفعل موضع الاسم ، ووضع المضارع موضع الماضي ، وعكسه ، ووضع المظهر موضع المضمر ، وعكسه ، ووضع إن مكان إذا إلى آخره ، ولا يكون الإبدال إلا بالاختيار الناظر إلى الأشبه بالمعنى ، والغرض ، وكذلك حركات الإعراب ، وهي مُتنوِّعَةٌ جدًّا ، ولا بد أن يختار المتكلم منها ما له صلة بفصاحة الكلمة ، كما قلنا في ربح بيعُه وصام نهارُه وسالت بأعناق المطيِّ الأباطحُ ، وغير ذلك كثير جدًّا وهي جذر معاني النحو ، لأن الحركة الإعرابية علامة على تغييرات لا حدود لها من الوجوه ، والفروق ، ويؤكد عبد الجبار أن فضل الكلام على الكلام لا مرجع له إلا ذلك ويقول « ولا بد في الكلامين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو ببعضه » فالفضل مرتبط بكثرة الاعتبارات يعني بزيادة العبارة أو نقصها من هذه الأحوال المُطيفة ببناء الكلام والمتعلقة بصياغته ، والمبينة عن معان تتزايد بتزايدها ، وهذا ليس مختلفًا عن كلام عبد القاهر .

---

(١) المغني ١٦/٢٠٠ .

ويزداد عبد الجبار قربًا من عبد القاهر حين يقول «ولا يمتنع في اللفظة الواحدة أن تكون إذا استعلمت في معنى تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره ، وكذلك فيها إذا تغيّرت حركاتها»[1].

وهذا كلام من يرى أن حسن الكلمة يكون بالموقع ، ودقة وضع الكلمة في الأبنية اللغوية ، فتحسن هنا ، وتقبح هناك ، وهذا صريح كلام عبد القاهر .

وليس على عبد الجبار مأخذ إذا كانوا من تحدثوا عنه وذكروه واستظهروا به لا يعرفون علمه .

ولم أجد مسألة بلاغية واحدة في المغني ينقضها كلام عبد القاهر ، وكل هذا يقطع بالذي قلته وهو أن عبد القاهر لم يقرأ المغني ، ولو قرأه لوجدنا منه نصوصًا كثيرة في دراسة عبد القاهر ، لأن مواقع الشَّبه كثيرة جدًّا ، ولا نجد موضع اختلاف والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

* * *

(١) المغني ١٦/٢٠٠ .